# تقرير إستشاري:
# سياسات لإدارة أزمة فيروس كورونا **COVID-19** لدول القارة الأفريقية

**الملخص التنفيذي**

أصاب فيروس COVID-19 ، في أقل من ثلاثة أشهر ، أكثر من نصف مليون شخص ، ومزق العائلات والمجتمعات ، وزعزع اقتصادات الدول ، وعطل سلاسل القيمة العالمية. على ذلك، فنحن في خضم أزمة صحية عالمية غير مسبوقة ، أوجدت مجموعة فريدة من المشاكل التي لم تواجهها الحكومات و أصحاب الأعمال من قبل. بالنسبة للبلدان الأفريقية ، من المتوقع أن يربك هذا الفيروس مرافق الرعاية الصحية – و هي ضعيفة بالفعل - و أن يعكس النمو الاقتصادي الذي شهدته العديد من البلدان في السنوات الأخيرة. بالفعل قد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) بتخفيض توقعها للنمو في أفريقيا من 3.2٪ إلى 2٪. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الغالبية العظمى من وظائف إفريقيا، و 80٪ منها في القطاع غير الرسمي، لا يمكن شغلها عن بُعد ، مما يشكل تحديًا إضافيًا للبلدان المختلفة. من المتوقع أن تحتاج الاقتصادات الأفريقية إلى حافز قدره يبلغ 100 مليار دولار للتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذا الفيروس. و هذا لا يأخذ في الاعتبار تداعياته النفسية الاجتماعية.

تدعو أوقات مثل هذه إلى سرعة اتخاذ القرار، بالإضافة إلى جانب حلول مبتكرة وفعالة لمواجهة التحديات المتغيرة. على الحكومات الأفريقية أن تكون قادرة على الإستفادة من أفضل الممارسات والاستراتيجيات الفعالة التي ينفذها ونظرائها حول العالم، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لتصميم حلول تعكس سياق كل دولة.

سيركز هذا الموجز على أربعة مجالات رئيسية ، مع التركيز على السياسات قصيرة المدى التي يمكن أن تنفذها الحكومات للحد من الضرر الناجم عن هذا الوباء. هذه المجالات الأربعة هي:

- المساعدات الإنسانية - ما الذي يمكن أن يقدمه المواطنين الأثرياء و رجال الأعمال والقطاع الخاص؟
- ضمان استمرارية الأعمال للشركات الأفريقية ، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة
- الحكم الرشيد في أوقات الأزمات
- تطوير استراتيجيات اتصال فعالة و واسعة النطاق

تم إعداد هذا الموجز من قبل مجموعة من الخبراء من أرجاء القارة، الذين تطوعوا بتقديم جهودهم بغرض تسليط الضوء على التحديات الرئيسية والحلول الممكنة ، من أجل دعم جهود مكافحة الوباء في أفريقيا. تعتمد هذه الوثيقة على خبراتهم المشتركة، و على أفضل الممارسات العالمية التي أثبتت فعاليتها حتى الآن في مكافحة COVID-19. والغرض منه هو تسليط الضوء على الحلول التي يمكن أن يعتمدها القطاعان الخاص والعام الأفريقيان في مكافحة هذا الفيروس.


أعد هذا التقرير:

- السيد إريك كاكو
- السيدة بيولا العلبي
- السيدة أباروبا شاكرافارتي
- السيدة بثشبة عصاتي
- السيد محمد الدهشان
- السيد لاي يحيى
- السيد كوامي أسيدو
- السيدة إليزابيث هوارد
- السيد إسحاق كواكو فوكو الابن
- السيدة مارسيا أشونج
- السيدة آدا أوساكوي
- السيدة أوري أوكولوه

تم تنسيق هذا البحث من قبل السيد إسحاق فوكو. للتواصل و لمزيد من المعلومات، برجاء المراسلة عناية السيد محمد الدهشان، على العنوان contact@oxcon.co

## 1. المساعدات الإنسانية - ما الذي يمكن أن يقدمه المواطنين الأثرياء و رجال الأعمال والقطاع الخاص؟

تواجه الحكومات الإفريقية حاليًا ثغرات تمويلية هائلة، بالإضافة لبنية تحتية ومعدات طبية غير كافية لإجراء اختبارات سريعة وتنفيذ تدابير وقائية ومعالجة الحالات المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك ، حتى في الوقت الذي تقدم فيه من الجهات المانحة و المواطنين المقتدرين المساعدات لدعم دول القارة ، تفتقر الدول آلية توجيه فعالة للأموال التي يتم جمعها، و رؤية واضحة للأوجه الأكثر أهمية لتوجيه هذه الأموال.

**الحلول المقترحة:**

- على الحكومات وضع مواصفات قياسية واضحة لتحديد القطاعات الرئيسية التي تحظى بالتمويل، على أن تولي اهتمام خاص بالمجالات التالية: الحفاظ على سبل العيش للفقراء في الريف والحضر ؛ تحديد الثغرات التي تجعل اقتصاداتنا عرضة للصدمات الخارجية ؛ و تحديدا ما هي القطاعات المعرضة بشكل خاص لتكبد تبعات سلبية من التدابير التي يجب اتخاذها للحد من انتشار الفيروس. من هنا، ينبغي إعطاء الأولوية لقاطعات، مثل التجارة والسياحة والضيافة والطيران والتصنيع - بما في ذلك الرعاية الصحية والزراعة و التصنيع الزراعيى والبناء.

- تعبئة رجال الأعمال و المواطنين المقتدرين للتبرع لجهود الإغاثة. و يمكن للحكومات أن تقدم حوافز ضريبية إضافية لهؤلاء الأفراد للمساعدة في تعزيز مساهماتهم.

- إيجاد آليات لتوفير التمويل للمبتكرين الأفارقة الذين يعملون على تطوير حلول للمشكلات ذات الصلة بـ COVID-19. قد تكون منصات التمويل الجماعي حلاً محتملاً ، بشرط أن أن يكون المشرع قادر إصدار السياسات واللوائح المطلوبة بسرعة لتمكينهم من العمل بفعالية. وبالإضافة إلى التمويل ، يمكن للشركات الكبيرة كذلك العمل بشكل وثيق مع هؤلاء المبتكرين ، و المساهمة ببنيتها التحتية ومهاراتها وخبرتها لضمان اختبار الحلول القابلة للتطبيق ونشرها في أسرع وقت ممكن.

- على الشركات أن تتأهب لإعادة توجيه جهود عامليها و استخدام مرافقها لمعالجة القضايا الحرجة الناشئة عن هذا الوباء. يجب أن تعمل الشركات معًا على إعادة توزيع موظفيها، و الذين قد يكونون زائدين عن الحاجة إلى الشركات التي تواجه طلبًا أعلى. على سبيل المثال ، يمكن للعاملين في قطاع الضيافة دعم مرافق الرعاية الصحية وشركات التجارة الإلكترونية المصانع. كذلك، يمكن لمصانع الأزياء والملابس إعادة توجيه قدرتها الإنتاجية لصنع الأقنعة و أثواب المستشفيات، وهي سلع مطلوبة بشدة.

## 2. ضمان استمرارية الأعمال للشركات الإفريقية

تشكل استمرارية الأعمال مصدر قلق للكثيرين في القطاع الخاص حاليا، و بالأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة. و من ضمن المشكلات التي تواجهها الشركات حاليًا:

أ. انخفاض حاد في الإيرادات ، مما يعوق الشركات عن الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك دفع الضرائب والرسوم الحكومية و التكاليف العامة الأساسية.

ب. تعطل سلاسل التوريد مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف اللوجستية، وإعاقة الوصول إلى المدخلات والسلع والخدمات الأساسية.

ج. عدم القدرة على ممارسة الأعمال عن بعد في مواجهة عمليات الإغلاق وحظر التجول التي تفرضها الحكومة. وينطبق هذا بشكل خاص على العاملين في القطاع غير الرسمي ، وكذلك العاملين في قطاعات مثل الزراعة والبناء.

د. القطاعات التي لا يمكنها أن تستمر في سياق وباء عالمي ، مثل السياحة والضيافة.

**الحلول المقترحة:**

●الإعفاءات والتخفيضات الضريبية - تجميد الضرائب على الرواتب ، وإعفاءات ضريبية على سلع معينة ، وتسديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة.

●خفض أسعار الفائدة للسماح للشركات بالإقتراض عند الحاجة.
●تقديم قروض طارئة بفائدة منخفضة للشركات التي تحتاج إلى دعم عاجل.

●تأجيل المدفوعات الإجبارية للشركات لمدة لا تقل عن ستة أشهر دون عقوبات.

●تعديل سياسات القروض المتعثرة لتفادي أزمة في النظام البنكي.

●تقديم الدعم المالي للشركات التي قد تفلس أو تفشل في التعافي بسبب الأزمة. هذا مهم بشكل خاص لشركات القطاع غير الرسمي، التي لا يمكنها تطبيق إرشادات العمل عن بعد.

●تعبئة المهنيين الأفارقة - المحامين والمستشارين الماليين والاستشاريين ، على سبيل المثال لا الحصر- للتبرع بوقتهم لدعم الشركات التي تأثرت بهذا الوباء، من أجل إعادة التفكير في نماذج أعمالهم ؛ التفاوض مع الموردين والبنوك ، وما إلى ذلك ؛ وتنفيذ استراتيجيات لمساعدتهم على التخفيف من آثار هذا الوباء.

## 3. الحكم الرشيد في أوقات الأزمات

تواجه الحكومات الأفريقية تحديين رئيسيين: الأول هو عدم امتثال مواطنيها للتوجيهات السياسة ، والثاني هو عدم كفاية الأموال لدعمهم إقتصاديا بشكل كامل كي يعبروا هذه الأزمة. في بعض الحالات ، لا يكون عدم الامتثال نتيجة للعصيان من قبل المواطنين ولكنه تحدٍ بسبب الحقائق على أرض الواقع - على سبيل المثال ، يصعب تنفيذ التدابير الوقائية ، مثل التباعد الاجتماعي ، في العشوائيات والأحياء الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك ، لا يمكن ممارسة العديد من وظائف القطاع غير الرسمي عن بعد.

**الحلول المقترحة:**

● توسيع الخدمات الأساسية المجانية لتشمل المجتمعات الأكثر ضعفاً. و على الحكومات كذلك أن توفر لهم الأساسيات التي تغطي الاحتياجات اليومية ، مثل الغذاء ومستلزمات النظافة لحثهم على البقاء في منازلهم. و يمكن العمل مع منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، التي لديها شبكات توزيع قادرة على التوصيل في الميل الأخير.

● على الحكومات الأفريقية أن تضغط من أجل تخفيف الديون ، وتعليق المدفوعات قصيرة الأجل على السندات السيادية، بهدف إيجاد الأموال لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا ، مثل دعم استمرارية الأعمال ، وتوفير حزم البقاء الشهرية للمجتمعات الأكثر فقرا ، و دعم فواتير المياه والكهرباء.

● على البلدان الأفريقية أن تتعاون أكثر مع بعضها البعض ، وأن تتبادل المعلومات فيما بينها بشأن الحلول التي أثبتت فعاليتها. يمكن للبلدان التي لديها خبرة واسعة في مكافحة الأوبئة الصعبة ، على وجه الخصوص ، أن تقدم معلومات قيمة. و يمكن كذلك أن تقوم الدول بجمع الأموال فيما بينها لإنشاء مرافق رعاية صحية إقليمية مؤقتة لتساند المستشفيات المحلية.

## 4. تطوير استراتيجيات اتصال فعالة و واسعة النطاق

من أكبر المشاكل التى تواجه الدول حاليا هو عدم تناسق المعلومات التي يتم تداولها. فبالرغم من حرص الدول تقديم المعلومات الصحيحة لمواطنيها و إطلاعهم على اخر التطورات و تدريبهم على التدابير الوقائية الفعالة، يقوم بعض الأفراد ، خاصة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ، بنشر معلومات مزيفة حول فيروس كورونا **.COVID-19** بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف الاتصال وارتفاع تكاليف البيانات يحد من وصول المواطنين إلى المعلومات**.**

**الحلول المقترحة**:

● تقديم بيانات المحمول بشكل مجاني و تسهيل الولوج إلى الإنترنت، لدعم العمل عن بعد والوصول إلى المعلومات الصحيحة**.**

●تقديم المعلومات المحدثة للمواطنين باللغات المحلية واستخدام منصات متعددة مثل الراديو والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة ووسائل التواصل الاجتماعي وشبكات المدن**.**

●إنشاء منصات بيانات محدّثة في المواقع الإلكترونية لوزارات الصحة، لتوفير معلومات موثوقة للمواطنين وكذلك مساعدة الجهات الحكومية للوصول إلى أحدث المعلومات حول الاتجاهات والمجالات التي قد تحتاج إلى موارد**.**

●التأكد من أن المعلومات التي يتم تداولها، وخاصة من قبل الإعلام، توضح ليس فقط المشكلات و التحديات، ولكن كذلك المبادرات المتخذة لمكافحة هذا الفيروس. بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي على الإعلام مراعة الحساسية و احترام خصوصية الأشخاص عند تغطية الضحايا.

●استخدام منصات الرسائل القصيرة لإعلام المواطنين بالحالات الجديدة في مواقع تواجدهم والمواقع السابقة التي قد يكون زارها الشخص المصاب. المتوقع أن يحث ذلك الأفراد الذين زاروا نفس المواقع على الخضوع طوعيا للاختبار.

●التعاون مع القادة المجتمعيين والدينيين على تثقيف المواطنين حول أهمية الامتثال للإجراءات التي يتم فرضها. و تكون المشاركة على مستوى المجتمع المحلي باستخدام مشايخ القرى وغيرهم من قادة المجتمع المحلي، حيث أن ذلك أكثر فعالية في نشر الرسائل المتعلقة بالتدابير الوقائية ، بالإضافة إلى مراقبة التطورات على المستوى المحلي.

**خاتمة**

تركز السياسات المقترحة في هذا البحث على الاحتياجات قصيرة المدى للحكومات الأفريقية لاحتواء انتشار هذا الفيروس. تلك المواقف الصعبة تتطلب تكاتف الجميع ، بما في ذلك كل مواطن ، بتقديم خبراتهم ومهاراتهم ووقتهم وأموالهم لضمان أن تواجه القارة الحد الأدنى من الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومات أن تتكاتف لبناء هياكل دعم إقليمية حتى تتمكن من مكافحة هذا الفيروس. والأهم من ذلك ، ينبغي النظر في السياقات والتحديات المحلية، و تطويع المقترحات كي تناسب كل دولة على أكمل وجه.

# المرافق

## 1. الأسئلة الرئيسية المطروحة

| الأسئلة الرئيسية المطروحة |
| --- |
| **أسئلة عامة**<br><br>1. كيف تحافظ البلدان الأفريقية على استقرار اقتصادياتها الهشة ، دون إغفال حاجة أكثر الأفراد ضعفا في هياكلنا الاقتصادية؟<br>2. ما الذي كشفه *COVID-19* حول فشل النظم الاقتصادية والاجتماعية الحالية في في أفريقيا؟ كيف يمكننا تصحيح أو إصلاح هذه الإخفاقات لبناء مجتمعات تعمل بشكل أفضل؟ ما هي الآثار المترتبة على طريقتنا الحالية في العمل والإنتاجية والنجاح، وكيفية تفاعل المواطنون مع بعضهم البعض ومع البيئة؟<br>3. ما هي بعض التدخلات اللازمة للتخفيف من تأثير هذا الفيروس على قطاعات محددة مثل الضيافة والطيران والرعاية الصحية التي تتحمل العبء الأكبر لهذا الوباء؟<br>4. كيف يمكن وضع اليات، من أسفل و من أعلى، لتسهيل مشاركة المواطنين بشكل فعال؟ |
| **القطاع العام**<br><br>1. كيف تقوم الحكومات بتوجيه التمويل من الجهات المانحة والمنظمات الدولية وصناديق الطوارئ التي أنشأتها لمواجهة هذا الوباء؟ هل ينبغي تحديد القطاعات الرئيسية و محدودي الدخل كمتلقين رئيسيين لهذه الأموال؟<br>2. كيف تتعامل الحكومات بشكل فعال مع الوباء في المجتمعات التي يفتقر فيها االكثيرون للضروريات، مثل المياه الجارية في المنزل، القدرة على شراء و تخزين الغذاء، الخ؟ هل نحتاج لخطط مختلفة لمساعدة هذه المجتمعات<br>3. هل ينبغي أن تنظر الحكومات في تعليق الضرائب على الرواتب لتخفيف العبء على الشركات حتى تتمكن من الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين؟ |
| **القطاع الخاص**<br><br>1. كيف يمكن للشركات استخدام سلاسل التوريد وشبكات التوزيع ومرافق الإنتاج للمساهمة على نطاق واسع في مكافحة*COVID-19* ؟<br>2. لو إضطر رواد الأعمال إلى خفض المرتبات ، علي أسس يتم إتخاذ مثل هذا القرار؟<br>1. |
| **المؤسسات الخيرية / المؤسسات / الجهات المانحة / مؤسسات التنمية الدولية**<br><br>1. ما الذي تفعله هذه المؤسسات بشكل فردي وجماعي لتعبئة أموالها، على المدى القصير والمتوس<br>2. هل هذه المساعدات مصممة بشكل ملائم لحالات الطوارئ، أم أنها محددة الغرض، مما قد يحد من تأثيرها كإغاثة طارئة؟<br>3. هل هناك مبادرات لتحويل الأموال لدعم الميزانيات الوطنية؟ |
| **القضايا الاجتماعية**<br><br>1. كيف نساهم في تقديم التعاطف و نساهم في نشر الوعي خلال هذه الفترة؟<br>2. ما هو دور وسائل التواصل الاجتماعي و منصات المراسلة للمساعدة في تغيير السلوك؟ هل تضر أكثر مما تنفع في ظل هذه الظروف؟<br>3. ما هو دور التكنولوجيا بشكل عام؟<br>4. لماذا لا يفهم الكثيرون ضرورة البقاء في المنزل والابتعاد اجتماعياً عن غيرهم؟ ما الذي يمكن فعله لضمان امتثال المزيد من الناس؟ كيف يمكنك احتواء القلق المتزايد بين المواطنين مع إغلاق الشركات؟ |

## 2. أفضل الممارسات العالمية

### ❑ المساعدات الإنسانية - ؟

| أفضل الممارسات |
| --- |
| ما الذي يمكن أن يقدمه المواطنين الأثرياء و رجال الأعمال والقطاع الخاص |
| • **أليكو دانجوتي**: تبرعت مؤسسة أليكو دانجوتي بأكثر من نصف مليون دولار أمريكي لدعم جهود الحكومة النيجيرية للحد من انتشار فيروس كورونا<br>• **يوهان روبرت ونيكي أوبنهايمر بجنوب إفريقيا** تبرعا بأكثر من 114 مليون دولار أمريكي لصندوق التضامن، وهو صندوق تم إنشاؤه لمساعدة الشركات الصغيرة وموظفيها المتضررين من جائحة الفيروس و الحظر.<br>• **إيطاليا**: تبرع الأثرياء بأكثر من 44 مليون دولار أمريكي لمكافحة فيروس كورونا في إيطاليا.<br>• **جاك ما**: من خلال مؤسسته ، تبرع بـ 1.1 مليون اختبار ، و 6 ملايين قناع ، و 60.000 بدلة واقية ودروع للوجه، يتم توزيعهم على كل الدول في أفريقيا. |
| **تمويل أصحاب الحلول المبتكرة في إفريقيا.** |
| **1.** حاضنة للابتكار الأكبر في أفريقيا **CcHub** تقدم التمويل لدعم الابتكارات ذات الصلة بـ**COVID-19.**<br>• تقدم الحاضنة التمويل والدعم الهندسي للمشاريع التقنية التي تهدف إلى الحد من الفيروس وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي**.**<br>• تقدم تمويل ما بين 5000 و 100000 دولار للشركات التي لديها مشروعات حول "اتصالات الميل الأخير"، ودعم المصابين والضعفاء ، وإنتاج الإمدادات الطبية الأساسية، ودعم سلاسل الإمداد الغذائية المعطلة**.** |
| **2.** وجهت المفوضية الأوروبية دعوة للشركات الناشئة، و الشركات الصغيرة والمتوسطة ممن لديها تقنيات وابتكارات يمكن أن تساعد في علاج أو اختبار أو مراقبة تفشي فيروس كورونا |
| **جهود القطاع الخاص** |
| **1. إيطاليا: مجموعة مينارييني** Menarini **تحول مصنعها لإنتاج جل مطهر و تتبرع به**<br>• تنتج شركة الأدوية العملاقة مينارييني 5 أطنان من الجل المطهر أسبوعيًا يتم توزيعها في جميع أنحاء الأراضي الإيطالية مجانًا من قبل إدارة الحماية المدنية الوطنية في إيطاليا**.** |
| **2. إيطاليا: قامت شركة دولتش أند جبانا Dolce & Gabbana بالتبرع لدعم أبحاث الفيروس.**<br>• قدمت الشركة تبرعًا لم يكشف عنه لجامعة هومانيتاس في ميلانو ، لتعزيز البحث في استجابة جهاز المناعة للفيروس. |
| **3. تقوم شركات الأزياء بإنتاج أقنعة وضروريات أخرى لمكافحة.COVID-19**<br>• شركات مثل كريستيان سيريانو ، إنديتكس) الشركة الأم لـ (ZARA ، كيرينغ ، غوتشي ، وغيرها التزمت بتصنيع و التبرع بملايين الأقنعة.<br>• شركات أخرى مثل L'Oreal و LVMH تستخدم الآن منشآتها لتصنيع معقم اليدين والهلام الكحولي المائي . |
| .4**شركات أفريقية رائدة تستخدم مرافقها لإنتاج الإمدادات الطبية اللازمة.**<br>• DTRT Apparels تستخدم مصنع ملابس في غانا نسيج القماش لصنع الأقنعة**.**<br>• تعمل شركة EMZOR في نيجيريا ، وهي شركة تصنيع أدوية ، على تقديم اللوازم الطبية اللازمة لمكافحة**COVID-19.** |

**5. يقوم مصنعو السيارات بإنتاج أجهزة تنفس ومعدات طبية أخرى.**

- إقترحت فوكسهول وفورد موتورز وجنرال موتورز استخدام مرافقها لتصنيع أجهزة التنفس ومكوناتها وغيرها من المعدات الطبية لدعم مكافحة الفيروس.

**6. أفريقيا: جوميا تتبرع بأقنعة صحية معتمدة وتسهل توزيع الميل الأخير**

- إعتمادا على قدرة الشركة على التوزيع، تبرعت جوميا بأقنعة وجه معتمدة لوزارات الصحة في كينيا ، وكوت ديفوار ، والمغرب ، ونيجيريا ، وأوغندا ، وغيرها ، وعرضت تنسيق التوزيع عبر مرافق الرعاية الصحية والعاملين ، والاستفادة من قدرة الشركة على الوصول إلى المستفيدين.

## ❑ إستراتيجيات استمرارية الأعمال خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة

| أفضل الممارسات |
| --- |
| دعم استمرارية الأعمال |
| **1. المملكة المتحدة: دعم مالي للشركات لضمان استمرارية الأعمال**<br>●مخطط الاحتفاظ بالوظائف: ستغطي الحكومة معظم أجور الموظفين الذين لا يعملون حاليا. يمكن لأصحاب العمل تقديم طلب بالمبلغ المتبقى لدفع الرواتب.<br>●ضريبة القيمة المضافة: معلقة لمدة 3 أشهر لدعم الشركات.<br>●برنامج قروض للشركات الصغيرة و المتوسطة المتوقفة بسبب فيروس كورونا : يقدم للشركات قروض حتى 5 ملايين جنيه استرليني. ستغطي الحكومة الأشهر الاثني عشر الأولى من مدفوعات الفائدة وستوفر للمقرضين ضمانًا يصل إلى 80٪.<br>●تسهيل تمويل الشركات الكبيرة: تسهيلات إقراض جديدة من البنك المركزي لدعم السيولة بين الشركات الكبيرة. |
| **2. مصر: طبق البنك المركزي المصري مجموعة من السياسات لدعم الاقتصاد المصري.**<br>● أمر البنك المركزي المصري البنوك المحلية بعدم فرض غرامات إضافية على المدفوعات المتأخرة على القروض المتعثرة للأشهر الستة المقبلة.<br>● كذلك قام البنك المركزي المصري بتمديد فترة الاستثناء لبعض السلع الغذائية الأساسية ، مثل الأرز والعدس و الفول ، من تغطيتها النقدية بنسبة 100٪ لمدة عام واحد ، حتى 15 مارس 2021.<br>● قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي خفض أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي بنسبة 3 في المائة لدعم النشاط الاقتصادي عبر مختلف القطاعات.<br>● صدرت تعليمات للبنوك بإلغاء رسوم السحب من أجهزة الصراف الآلي لستة أشهر، كما قامت بزيادة حدود المعاملات على بطاقات الائتمان.<br>● أصدر البنك المركزي المصري تعليمات للبنوك بتوفير حدود الائتمان اللازمة لتمويل رأس المال العامل ، أو رأس مال الأعمال المستخدمة في عمليات التداول اليومية ، وخاصة دفع رواتب موظفي الشركات.<br>● سيتم منح تسهيلات ائتمانية لمدة عامين لدعم الفنادق. |
| **3. أوغندا:**<br>● أعلن بنك أوغندا عن خططه للتدخل في سوق الصرف الأجنبي لدعم الشلنج، بالإضافة إلى تقديم مساعدة سيولة تصل إلى عام واحد للمؤسسات المالية التي تحتاج لها. |
| **4. سنغافورة: دعم الشركات للتعامل مع فيروس COVID-19**<br>● أعلنت الدولة عن حزمة دعم تبلغ قيمتها 4 مليارات دولار لدعم الشركات عن طريق تحمل تكاليف الأجور ومعالجة احتياجات التدفقات النقدية قصيرة الأجل.<br>● تقديم دعم إضافي للقطاعات المتأثرة بشكل مباشر من الفيروس ، مثل لسياحة والطيران والبيع بالتجزئة والخدمات الغذائية وخدمات النقل. وقد تضمن ذلك التنازل عن بعض رسوم الترخيص المتعلقة بقطاع الضيافة. |

- تقديم حسومات على هبوط الطائرات ورسوم وقوف السيارات، ومساعدة وكلاء شركات الطيران، وتخفيض الإيجار للمحلات التجارية ووكلاء الشحن في مطار شانجي.
- تقديم حزمة بقيمة 77 مليون دولار ممولة بشكل مشترك (تدفع الحكومة 45 مليون دولار وشركات سيارات الأجرة تدفع الباقي) لمساعدة سائقي سيارات الأجرة و سيارات الإيجار خلال هذه الفترة.
- إعفاء كامل من الإيجار لمدة شهر لصغار البائعين و الأكشاك في الأسواق.

**5. بيرو: تقديم الحكومة بدلات نقدية للأسر الفقيرة**

- تمنح الحكومة 110 دولارات للأسر التي تعيش في فقر لمدة 15 يومًا هي فترة الحجر الصحي.
- تعمل الحكومات على تحديث قوائم المواطنين الفقراء سنويا منذ عشر سنوات تقريبًا ، حاليا بتوسيعها لتشمل أصحاب بعض المهن البسيطة مثل ملتقطي النفايات.
- تعمل الحكومة كذلك على توسيع برنامج البدلات النقدية ليشمل العاملية بالقطاع غير الرسمي.

**6. كندا: خطة مساعدة طارئة لدعم العاملين في القطاع غير الرسمي بقيمة 75 مليار دولار**

- تهدف الخطة لتقديم الدعم النقدي للعاملين، بما في ذلك من يعملون بصفة مستقلة لحسابهم الخاص، والموظفين بعقود، و العاملين المؤقتين الذين فقدوا عملهم أو غير قادرين على الكسب بسبب الفيروس.
- تتوقع الحكومة أن يكون لديها نظام تسجيل يعمل بشكل كلمة طاقته بحلول 6 أبريل ، مع وصول المدفوعات للمقيمين بحلول منتصف أبريل.

## ❑ الحكم الرشيد في أوقات الأزمات

| أفضل الممارسات |
| --- |
| الحكم الرشيد في أوقات الأزمات |

**1. تايوان: استخدام التكنولوجيا المدنية لوقف جائحة من خلال منصة vTaiwan للديمقراطية الرقمية التي يشارك فيها نصف السكان.**

- نجحت تايوان في وضع مجموعة متناسقة من السياسات من أجل التعامل مع الأزمة، إعتمدت على تقاسم المعلومات من أسفل إلى أعلى ، والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، و بناء نماذج للخدمات العامة على الإنترنت ، والعمل الجماعي التشاركي.
- كانت المشاركة المجتمعية في صنع القرار والتنفيذ السريع أساسية لتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة وضمان الامتثال

.

**2. دروس من هانغتشو ، عاصمة مقاطعة تشجيانغ ، الصين**

- تقديم إرشادات واضحة حول درجة ونطاق الحظر في المدينة.
- متابعة تنفيذ الأمر نزولا إلى مستوى إلى الأفراد والشقق والمجتمعات والمنظمات والمرافق العامة وإدارة المدينة.
- الحفاظ على تدفق الأساسيات مثل المواد الغذائية والإمدادات من خلال ترتيبات منظمة تسيطر عليها الحكومة.
- تعيين مرافق رعاية وإدارة الأمراض المعدية لعزل ورصد ومعالجة الحالات الإيجابية.
- إنشاء أنظمة التسجيل والتتبع الإلكترونية وفرق الاستجابة المحلية للتعامل مع الحالات المحددة على مدار 24 ساعة يوميا.
- إنشاء قنوات إبلاغ واتصالات مركزية لإبقاء المواطنين على اطلاع.

.

**3. كوريا الجنوبية: الإختبارات السريعة داخل سيارات المواطنين- زيادة نقاط الاختبار ساعد على طمئنة المواطنين وتوفير بيانات دقيقة عن معدلات الإصابة**

- تستغرق الاختبارات حوالي 10 دقائق وهي مجانية. يتم إرسال النتائج عن طريق الرسائل القصيرة في اليوم التالي.
- بحلول 13 آذار (مارس) ، أجرت كوريا الجنوبية 3600 اختبارًا لكل مليون شخص مقارنة بخمسة اختبارات لكل مليون في الولايات المتحدة.

**4. كينيا وغانا: إجراء إستبيانات حول التحديات الاقتصادية للشركات نتيجة للفيروس**

●تسعى الحكومة الكينية للحصول على معلومات من قبل أصحاب الأعمال لفهم التأثير الاقتصادي المرتبط بـ **COVID-19** على جميع قطاعات الأعمال. كما قامت الحكومة أيضًا بإنشاء مركز طوارئ للاستجابة لتحليل هذه المعلومات واتخاذ الإجراءات المناسبة.
●تجري غرفة التجارية للمملكة المتحدة وغانا إستبيانا لتأثير فيروس كورونا على الأعمال، لجمع وجهات نظر الشركات. و سيتم تقديم نتائج هذا المسح إلى حكومة غانا و جهات أخرى معنية، مما ينقل وجهة مخاوف واقتراحات القطاع الخاص لصانعي القرار.

**5. الإمارات: استخدام القادة الدينيون لمنصاتهم لتشجيع الناس على البقاء في منازلهم**

●تم تعليق صلاة الجمعة لمدة أربعة أسابيع بصفة أولية. كما أضافت المساجد في جميع أنحاء البلاد عبارة "صلوا من بيوتكم" إلى الآذان .

❑ تطوير استراتيجيات اتصال فعالة و واسعة النطاق

| أفضل الممارسات |
| --- |
| تطوير استراتيجيات اتصال فعالة و واسعة النطاق |

**1. شركة الاتصالات الأوغندية روك:**

●أطلقت شركة Roke Telkom حملة لمساعدة الشركات والمراكز التعليمية والأفراد على البقاء على تواصل مع تطبيقات وخدمات التعليم والاتصالات والإنتاجية دون أي تكلفة إضافية.
● وقد أعطت الشركة دخول مجاني لعدد من التطبيقات أهمها Google Classrooms و Google Hangouts و Office 365 و Teams و Trello و Skype و Zoom لدعم وضمان استمرار العمل التجاري و كي يستطيع الطلاب الوصول إلى أدوات التعلم والفصول عبر الإنترنت.

**2. قامت** Comcast **بفتح نقاط اتصال WiFi مجانية في واشنطن العاصمة و إزالة الحد الأقصى لإستخدام الإنترنت لعملائها:**
● نشرت الشركة نقاط إتصال في العاصمة الأمريكية، في أماكن متنوعة منها الحدائق أو بالقرب من مناطق التسوق أو الشركات الصغيرة.
● وعدت الشركة بعدم قطع اتصال خدمات الإنترنت الخاصة بالعملاء أو بإحتساب رسوم تأخير إذا لم يتمكن العملاء من دفع فواتيرهم خلال هذه الفترة.

**3. يمنح مقدمو خدمات المحمول في المملكة المتحدة عملائهم وصولاً مجانيًا إلى خدمات الصحة العامة** (NHS) **للحصول على معلومات موثوقة:**

● تعهدت شركات الهاتف المحمول في المملكة المتحدة ، بما في ذلك فودافون ، و**EE** ، و**O2** ، و**Three**، بعدم فرض أي رسوم على بيانات و نصائح هيئة الصحة العامة (**NHS**) عبر الإنترنت، لضمان حصول المواطنين على المعلومات الصحيحة.
● قالت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية أن الوصول المجاني إلى الخدمات خدماتها عبر الإنترنت سيكون متاحًا طوال فترة وجود الفيروس.

**4. جهود الحكومة الكينية لضمان تغطية أوسع للإنترنت**

●وقعت هيئة الطيران المدني الكيني **(KCAA)** اتفاقية مع **Google Loon** تسمح لمناطيد المشروع بالتحليق في المجال الجوي الكيني، و تحمل هذه المناطيد محطات إرسال **4G** بهدف توفير تغطية إنترنت أوسع.
●سيؤدي ذلك أيضًا إلى تعزيز التعلم عبر الإنترنت لأنه سيسمح للمعلمين والطلاب بالوصول إلى المواد التعليمية عن بُعد وسيخفف من اضطرابات العمل للمواطنين العاملين عن بُعد .